الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/53/164
S/1998/600
1 July 1998

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٥٤ من القائمة الأولية*
آثار احتلال العراق للكويت
وعدوانه عليها

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق طيه البيان الختامي للدورة السابعة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي صدر يوم الأحد الموافق ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في مقر الأمانة العامة في مدينة الرياض.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة.

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
الممثل الدائم

* A/53/50.

المرفق

البيان الختامي للدورة السابعة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في الرياض في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨

عقد المجلس الوزاري دورته السابعة والستين يوم الأحد ٤ ربيع الأول ١٤١٩ هـ الموافق ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ م في مقر الأمانة العامة برئاسة معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

- سمو الشيخ/ حمدان بن زايد آل نهيان — وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- معالي الشيخ/ محمد بن مبارك آل خليفة — وزير خارجية دولة البحرين.
- صاحب السمو الملكي الأمير/ سعود الفيصل — وزير خارجية المملكة العربية السعودية.
- معالي/ يوسف بن علوي بن عبد الله — الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان.
- معالي الشيخ/ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني — وزير الخارجية بدولة قطر.

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل بن إبراهيم الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون.

استعرض المجلس الوزاري ما تم اتخاذه من خطوات ومتابعة لتوصيات وقرارات اللجان الوزارية والفنية منذ انعقاد الدورة السادسة والستين للمجلس، في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية وشؤون الإنسان والبيئة والشؤون الاعلامية، والتطورات الأمنية.

مسيرة التعاون المشترك:

اطلع المجلس الوزاري على ما اتخذه عدد من اللجان الوزارية والفنية من إجراءات وتوصيات وقرارات بشأن دعم مسيرة التعاون المشترك بين دول المجلس، واستعرض ما توصلت إليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها السابع والأربعين بشأن تصنيف السلع وتوحيد التعرفة الجمركية لدول

المجلس تجاه العالم الخارجي تمهيدا لإقامة اتحاد جمركي فيما بينها، وأبدى ارتياحه لما أنجز في هذا المجال. كما استعرض ما توصلت إليه اللجنة بشأن الإجراءات المتعلقة بتطبيق قرارات المجلس الأعلى في مجال تعميق المواطنة الاقتصادية، وأقر المجلس ما اتفقت عليه بشأن القيمة المضافة والملكية الوطنية وإجراءات تأهيل المصانع في دول المجلس. وأوصى المجلس الوزاري برفع وثيقة "الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون" التي توصلت إليها لجنة التخطيط والتنمية في اجتماعها السادس (الاستثنائي) إلى المجلس الأعلى لإقرارها. وأخذ المجلس علما بنتائج الاجتماع التاسع (الاستثنائي) للجنة التعاون الزراعي والمائي حول مشروعي المسح الشامل لمصائد الربيان، والمسح الشامل للمخزون السمكي القاعي، والتوصيات المتعلقة بترشيد استخدام المياه.

كما اطلع المجلس الوزاري على تقرير عن المفاوضات والحوارات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية واستمع إلى إيجاز عن زيارة المنسق العام للمفاوضات للمفوضية الأوروبية، وعن زيارة وفد من المفوضية الأوروبية إلى الأمانة العامة وما تم خلال هذه الزيارة من مناقشات حول التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، ووجه بإعداد مشروع التفويض الخليجي تمهيدا لتقديمه إلى الجانب الأوروبي واستكمال المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين.

وفي شؤون الإنسان والبيئة، اطلع المجلس الوزاري على محاضر عدد من اللجان الوزارية والفنية، في مجالات التعليم، والموارد البشرية، والصحية، والشؤون الاجتماعية والثقافية والشبابية، الهادفة إلى تعزيز التعاون المشترك في هذه المجالات، وأقر التوصيات الواردة بها.

استعرض المجلس الوزاري مذكرة الأمانة العامة عن سير التعاون العسكري والأمني بين دول المجلس وعبر عن ارتياحه لما تحقق من خطوات في هذا المجال منذ الدورة الماضية للمجلس الوزاري، وقرر رفع ما جاء فيها من توصيات إلى المجلس الأعلى. كما استعرض تقرير الأمانة العامة بشأن التعاون الاعلامي، وقرر تعزيز مسيرة العمل الاعلامي المشترك.

الشؤون السياسية:

تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بعدوانه على دولة الكويت:

بحث المجلس الوزاري مستجدات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعدوانه على دولة الكويت وأكد دعمه لجهود اللجنة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وطالب العراق بالتعاون التام مع جهود اللجنة بما يمكن اللجنة من أداء مهامها وفق الآليات الواردة ضمن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعمل اللجنة.

وأكد المجلس الوزاري مجددا على ضرورة تطبيق العراق لكافة قرارات مجلس الأمن الأخرى، دون استثناء ودون شروط، وخاصة ما يتعلق منها بالافراج عن الأسرى والمحتجزين من مواطني دولة الكويت

ورعايا الدول الأخرى، والامتثال للقرار ٩٤٩ بالامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني على الدول المجاورة، وإعادة الممتلكات الكويتية، وبما يسهم في تخفيف العقوبات المفروضة على العراق، ورفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

كما تابع المجلس الوزاري بقلق واستياء بالغين تصريحات نائب رئيس الجمهورية العراقية والتي شكك فيها بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ الخاص بترسيم الحدود بين دولة الكويت والجمهورية العراقية، وأكد رفضه لهذه التصريحات نظرا لما تمثله من خطورة بالغة على أمن واستقرار المنطقة وما تنطوي عليه من تهديد لأمن دولة الكويت وسيادتها. وطالب المجلس الوزاري المجتمع الدولي باتخاذ خطوات عملية ورادعة في مواجهة تحدي العراق المتواصل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

وجدد المجلس ما سبق أن أوضحه في بياناته بأنه يتحتم على العراق الاعتراف بأن غزو دولة الكويت واحتلالها هو خرق للمواثيق والشرعية العربية والدولية، وانتهاك لميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك، وميثاق الأمم المتحدة، كما جدد دعوته للعراق باتخاذ الخطوات الضرورية لإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة قولا وعملا وبما يحقق الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة.

كما يأمل المجلس الوزاري أن يتم تنفيذ الخطة الخاصة بتوزيع الاحتياجات الإنسانية والأساسية على الشعب العراقي في أسرع وقت تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١١٥٣ الهادف إلى تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

وأكد المجلس في هذا الإطار، مواقفه الثابتة والمعروفة تجاه الحفاظ على استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

• قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:

أ - قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الوزاري مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، في ضوء الزيارة التي قام بها وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى أبو ظبي في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٨م. وفي الوقت الذي عبر فيه المجلس الوزاري عن تنازله بما أسفرت عنه تلك الزيارة من نتائج، وعن تمنياته بأن يؤدي استمرار الاتصالات بين البلدين إلى استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات الصادقة باتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر الثلاث وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، فإن المجلس الوزاري قد أكد مجددا مواقفه الثابتة بتأكيد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية

التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ومطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة جميع المنشآت التي سبق إقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

ب - العلاقات مع إيران:

تدارس المجلس الوزاري تطور العلاقات مع إيران في ضوء مواقف دول مجلس التعاون التي ترتكز على القناعة بأهمية علاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية. ولاحظ المجلس الوزاري المؤشرات الإيجابية والمتمثلة في تكثيف الاتصالات واللقاءات الثنائية بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعبر عن تفاؤله بأن تثمر هذه اللقاءات والزيارات الرسمية بين الجانبين عن نتائج إيجابية من شأنها تعزيز الثقة المتبادلة وإثبات حسن النوايا والتوصل إلى حل الخلافات العالقة بالطرق السلمية، وفي مقدمتها قضية إحتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، تحقيقا للأمن والاستقرار في المنطقة.

• مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

انطلاقا من مواقف دول مجلس التعاون الثابتة تجاه مسيرة السلام في الشرق الأوسط، استعرض المجلس الوزاري التطورات الجارية في هذا الصدد، وعبر عن قلقه الشديد من استمرار الموقف الإسرائيلي المتعنت والرافض لتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والوفاء بالتعهدات مع الأطراف العربية والدولية، واعتبر أن هذا الموقف الإسرائيلي قد أدى إلى إجهاض الجهود الدولية والعربية الهادفة إلى انقاذ مسيرة السلام من المأزق الذي وصلت إليه.

وعبر المجلس الوزاري عن رفضه المطلق وإدانته لقرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع للحدود الجغرافية لمدينة القدس الشريف وتغيير تركيبتها السكانية والديمغرافية باعتبارها مخالفة لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وكذلك السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإنشاء مليشيات مسلحة من المستوطنين الإسرائيليين، معتبرا أن ذلك يشكل خرقا صريحا لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام وجميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ٢٥٢ الذي يعتبر ما تتخذه إسرائيل تجاه القدس باطلة ولاغية.

وأشاد المجلس الوزاري بالإجماع الدولي على ضرورة استمرار عملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وفقا للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومرجعية مدريد، مؤكدا ضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية واستئناف المفاوضات مع سوريا من حيث توقفت والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الحدود القائم في الرابع

من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والانسحاب الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفقا للقرار ٤٢٥.

وفي هذا الإطار جدد المجلس الوزاري دعوته لراعيي عملية السلام وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مضاعفة الجهود لانقاذ عملية السلام وتلافي فشلها. كما دعا المجلس الإدارة الأمريكية للعمل حثيثا على تجاوز العقبات التي تواجه مسيرة السلام، والإعلان رسميا عن خطتها بشأن إعادة الانتشار في الضفة الغربية. وتأسيسا على ذلك عبر المجلس الوزاري عن قناعته بضرورة التحضير الجيد والكامل لأي قمة عربية لكي تأتي ملبية لهدف الإسهام في إنقاذ مسيرة السلام.

كما دعا مجددا الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى تكثيف جهودها بما يحقق السلام العادل والشامل في المنطقة، مشيدا في هذا الصدد بموقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام في الشرق الأوسط، واستمرار دعمه للسلطة الوطنية الفلسطينية.

- نزع أسلحة الدمار الشامل:

كرر المجلس مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وأكد المجلس الوزاري مجددا ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا السياق تابع المجلس الوزاري التطورات الأخيرة بين الهند وباكستان والمتمثلة في التجارب النووية التي قام بها البلدان مؤخرا، وإذ يعرب المجلس عن بالغ الأسف والقلق إزاء هذا السباق في التسلح بين البلدين وما ترتب عليه من آثار ونتائج خطيرة على أمن واستقرار المنطقة، ويدعو الدولتين إلى الانضمام إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية واتفاقية منع إجراء التجارب النووية، واستئناف الحوار بين البلدين حول مختلف المسائل العالقة بما يخدم السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد أشاد المجلس بالحكومة الباكستانية لقرارها الحكيم بوقف تجاربها النووية من طرف واحد، متمنيا على الحكومة الهندية أو تحذو حذو جارتها بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في جنوب آسيا والقارة الهندية.

النزاع المسلح بين إريتريا وإثيوبيا:

أعرب المجلس الوزاري عن بالغ الأسف للنزاع المسلح القائم بين دولة إريتريا والجمهورية الأثيوبية والذي أدى إلى سقوط الكثير من القتلى والجرحى في صفوف الجانبين، وطالب البلدين إيقاف المواجهة العسكرية بينهما واللجوء إلى الحوار الهادف إلى معالجة الخلافات الحدودية بينهما بالطرق السلمية والاستجابة إلى دعوات الوساطة المبذولة لاحتوائها في إطار العلاقات التاريخية بين البلدين الجارين، وتسخير امكاناتهما من أجل تحقيق التنمية في البلدين وبما يحقق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

ورحب المجلس الوزاري في هذا الصدد بقرار مجلس الأمن الأخير ودعا الجانبن إلى الالتزام به بما يحقق حقن الدماء بين البلدين الجارين.

الوضع في إقليم كوسوفو:

عبر المجلس عن استنكاره للممارسات العدوانية وسياسة التهجير والتجويع والتصفية العرقية التي تمارسها القوات الصربية ضد السكان المسلمين في إقليم كوسوفو، ويدعو المجتمع الدولي إلى العمل على كل ما من شأنه أن يضع حدا لتلك الأعمال غير الإنسانية التي تمارس بحق هذا الشعب لينعم أبناء إقليم كوسوفو بالأمن والاستقرار وحقهم في الحياة الحرة الكريمة.

ظواهر التطرف والعنف والارهاب:

يؤكد المجلس الوزاري مجددا أن التطرف والعنف والإرهاب، ظواهر عالمية ليست مقصورة على شعب معين أو منطقة بذاتها، ويجدد تأكيد نبذه ورفضه المطلق لكافة أنواع العنف والإرهاب أيا كان مصدرها. كما يعبر المجلس عن أسفه لاستمرار بعض الدول القيام بإيواء العناصر الإرهابية المتطرفة تحت ذريعة شعار حماية حقوق الإنسان. ويكرر المجلس دعوته لهذه الدول إلى ضرورة التمييز بين هذه الحقوق والممارسات الإرهابية التي تهدد أمن وسلامة واستقرار الدول وتعرض مواطنيها والمقيمين فيها لأخطار بالغة. كما يدعو مجددا هذه الدول إلى منع استغلال هذه العناصر والجماعات المتطرفة والإرهابية لأراضيها وقوانينها للحصول على المال والسلاح، وممارسة أية نشاطات أخرى تهدد أمن وسلامة الدول.

- - - - -